

الخلافة

[153] نظير هذه المسألة وقال: يتحالفان، فقال: إذا اختلف الزوجان فقال الزوج:

مهرتك أباك، وقالت: مهرتني امي تحالفا. وقال: وكذلك إذا قال: مهرتك أباك ونصف أمك، وقالت: بل مهرتني امي ونصف أبي تحالفا، قال: ولا يختلف أصحابنا في ذلك، فسقط ما قال أبو حامد (1). دليلنا على ما قلناه: أن هاهنا دعويين، يجب في كل واحد منهما البينة، فإذا عدمت كان في مقابلتها اليمين، فالبائع إذا ادعى ابتياع العبد كان عليه البينة، فإذا عدها على المشتري اليمين أنه ما اشتراه، وكذلك إذا ادعى المشتري أنه اشترى الجارية كان عليه البينة، فإذا عدها كان على البائع اليمين، ولا وجه للتحالف في شيء واحد، ولا دليل عليه. مسألة 242: إذا مات المتبايعان، واختلف ورثتهما في مقدار الثمن أو المثل، فالقول قول ورثة المشتري مع يمينهم في مقدار الثمن، وقول ورثة البائع في الثمن مع اليمين. وقال الشافعي: يتحالفان (2). وقال أبو حنيفة: إن كان المبيع في يد وارث البائع تحالفا، وإن كان في يد وارث المشتري كان القول قوله مع يمينه (3). دليلنا: على أن القول قول ورثة المشتري في مقدار الثمن: أنهما قد اتفقا على

الشافعية، تولى قضاء مصر ودخل بغداد سنة عشر

وثلاثمائة واجتمع بالصيرفي والاصطخري، صنف كتاب الفروع وغيره، توفي يوم الثلاثاء لاربع بقين من المحرم سنة خمس وأربعين وقليل سنة أربع وأربعين وثلاثمائة وعاش تسعا وسبعين سنة وشهورا. انظر طبقات الشافعية الكبرى 2: 112 - 125. (1) فتح العزيز 9: 155 - 156. (2) المجموع 13: 77 - 78، وفتح العزيز 9: 154 - 155، ومغني المحتاج 2: 97. (3) فتح العزيز 9: 155. _____